اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

٤ ملايين .. صادرات!

على الرغم من التطور الذي أصاب القطاع النفطي من حيث الإنتاج والتصدير، حيث تجاوز التصدير خلال الشهر الماضي حاجز المليونين ونصف المليون برميل يومياً في تطور لافت للنظر قالت عنه شركة سومو انه تطور لم يألفه القطاع النفطي منذ عام ١٩٨٩، وكأن السقف الحالي يمثل حجم الإمكانات الكامنة للقطاع النفطي.

بحسب الإعلانات الحكومية المتكررة فأن النية تتجه للوصول إلى ٦ ملايين برميل يومياً خلال العام ٢٠١٤، وانخفضت بعد حين إلى ٤ ملايين برميل من دون ذكر الأسباب التي أدت إلى التراجع عن التصريحات السابقة، وبغض النظر عن هذا وذاك، فأننا إزاء التزام الـ ٤ ملايين، فهل تستطيع وزارة النفط تنفيذ الوعود، أم أنها ستتراجع مجدداً تحت ضغط الظروف التي لم يتعرف عليها الرأي العام حتى الآن، لاسيما وان الوزارة جادة في عقد جولات تراخيص جديدة قريباً.

والمتتبع للتصريحات الحكومية في هذا الاتجاه يرى بشكل جلي أن هنالك وعوداً عريضة تحدث عنها مسؤولون رفيعو المستوى لم تأخذ مداها على مستوى التطبيق العملي وخصوصاً في ما يتعلق بحجم الإنتاج والتصدير والتخمينات تكون غير دقيقة إلا في مواضع قليلة، ويمكن أن يعكس ذلك أن ثمة مشاكل في القطاع النفطي تحول دون هذا التطور المعلن عنه قبل عقد جولات التراخيص النفطية الثلاث الماضية، حيث مازال سقف الإنتاج يسير سير السلحفاة في وقت يتطلع العالم النفطي لأن يكون العراق اللاعب الأساس في سوق النفط العالمية في ضوء تصريحات المسؤولين العراقيين التي تؤكد هذا المسار الذي قد يتهاوى بين ليلة وضحاها بضوء معطيات الواقع الحالي.

ولان القطاع النفطي يعد القطاع الأهم والمحرك الأساسي للاقتصاد العراقي، فأن الأنظار تتجه لحيثياته وتفاصيله الدقيقة على مستوى محاوره وقطاعاته الفرعية ورؤيته الإستراتيجية، ولكن بقدر التفاؤل الذي يغلف تصريحات المسؤولين الحكوميين، فأن الكثير من الخبراء يتوجسون من تطور بطيء لا يوازي ولا ينسجم مع الحاجة الفعلية للتنمية والإعمار والخدمات، وهذه مهمة قد تكون عصيبة تضطلع بها المؤسسة التنفيذية ولاسيما الجهة القطاعية المتمثلة بوزارة النفط انطلاقاً من الوضع السياسي المحتقن الذي عادة ما يلقي بظلاله على المسار الاقتصادي ولاسيما القطاع النفطي.

ولكن وعلى الرغم من ذلك يبقى حاجز الأربعة ملايين تصدير حلم قد يتحقق خلال العام القادم ٢٠١٣، وهي مهمة لن تكون يسيرة أمام الوزارة وطريقة تعاطيها مع المشكلات التي تعتري القطاع النفطي بمفاصله المختلفة.

فيما استبعد خبراء إقراره

مصادر برلمانية تتوقع اعتماد مسودة 2007 لقانون النفط والغاز

□ بغداد/ احمد عبدربه

ثروات العراق بانتظار قوانينها المؤجلة

كشفت النفط والطاقة البرلمانية على لسان عضو اللجنة عدي العواد عن وجود اتفاق مبدئي بين الكتل السياسية على إقرار مسودة عام ٢٠٠٧ كقانون نهائي للنفط والغاز،

في الوقت نفسه استبعد خبراء نفطيون أن تشهد الأيام القريبة الاتفاق على صورة نهائية لهذا القانون مشيرين الى حدة الخلافات بين المركز والإقليم والتي أبعدت اكسون موبيل عن حلبة المنافسة.

وقال عضو اللجنة عدي العواد لـ(المدى): إن مسودة قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ سوف يتم الاتفاق عليها في قبة البرلمان كقانون نهائي، لافتاً إلى أن الجولات التي تروم وزارة النفط إبرامها باطلة كونها لا تستند إلى الأرضية الدستورية فضلاً عن تأثرها بالقرار السياسي.

وأضاف العواد: أن القرار السياسي المتسلط على مفاصل الوزارة مع غياب قانون النفط والغاز أفضى إلى حالة من الاجتهادات غير المدروسة ما ترتب على ذلك أخطاء أثرت في الثروة النفطية.

وتابع العواد: يجب الإسراع بتشريع قانون النفط والغاز ليكون أرضية خصبة للاستثمار كون البلد محتاجا إلى الاستكشافات الجديدة والتطوير، مشيراً إلى أن الاعتماد على الآبار القديمة ينعكس سلباً على الصناعة النفطية بالعراق.

من جانبه، قال الخبير النفطي حليم كاظم لـ (المدى): إن الصناعة النفطية بحاجة إلى استكشافات جديدة تساهم في تعظم الموارد النفطية وتعزز مكانة العراق بأسواق النفط العالمية، مشيراً إلى أن جولة التراخيص الرابعة سوف تزيد من حجم الخزين النفطي والغازي فالشركات التي سوف تتنافس شركات عملاقة وعدم إشراك اكسون موبيل لا يؤثر في هذه الجولة مستبعداً أن تشهد الأيام القريبة الاتفاق على مسودة نهائية لأن الخلاف عميق.

الى ذلك قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ(المدى) إن غياب قانون النفط والغاز لا يؤثر في هذه الجولة كونها استكشافية، موضحاً أنها تعتمد على القوانين المرعية بالوزارة ولا تحتاج إلى تشريع قوانين في البرلمان.

وتابع الجواهري: أن المناطق التي يتم بها الاستكشاف تعد واعدة للغاز أكثر من النفط، مشيراً الى انه في حالة لم يكتشف الغاز لا يتحمل العراق خسائره، اما في حالة تم العثور عليه فسوف يكون لهذه الشركات الحق بالاستثمار.

ولفت الى أن ابعاد اكسون موبيل خطوة جريئة من قبل الحكومة، مبيناً وجود شركات عملاقة تتنافس على الجولة.

وتعتبر وزارة النفط أنها خطت خطوة مهمة للاستثمار الأمثل للغاز الموجود في باطن الأرض لتنعكس فوائده على جميع أنحاء العراق، وكان الوزارة قد وقعت خلال الأعوام السابقة عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية وتسعى الوزارة رفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست

ويرى بعض الخبراء والمختصين استحالة الوصول لهذا الرقم من الإنتاج.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وينتج العراق حاليا نحو مليونين و٥٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا، وتبلغ نسبة الصادرات من نفط البصرة ٩٠ ٪، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز عام ٢٠٠٧ لكنه واجه اعتراضا كرديا، ويرى المراقبون انه يمثل خلافات بين أربيل وبغداد بشأن اقتسام إيرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق وإقليم كردستان.

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر على احتياطيات النفط العراقية الضخمة وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم ويهدف كذلك إلى جذب المستثمرين الأجانب.

النقل تمنح ميناء الفاو للاستثمار محلياً للبصرة

□ البصرة /ريسان الفهد

كشف رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران عن موافقة وزير النقل هادي العامري بإحالة مشروع ميناء الفاو الكبير للاستثمار، عن طريق هيئة استثمار المحافظة.

وقال البدران لـ (المدى): سعينا ومنذ أكثر من أربع سنوات مع وزارة النقل والحكومة المركزية للحصول على الميناء وإعلانه كفرصة استثمارية، بسبب قلة التخصيصات للمشروع وتأخره عن التنفيذ.

وأضاف البدران "عرضنا دراسات على الوزير وتفاصيل خططنا في إقامته بأسلوب الاستثمار، لنجاح وسرعة هذه التجربة لإقامة مشروع ميناء الفاو الكبير

وطرحة المشروع على الشركات المختصة الرصينة"، وبين "بعد موافقة الوزير قرر أيضا نقل صلاحية المشروع من الوزارة الاتحادية الى صلاحية هيئة استثمار البصرة، لغرض سرعة تنفيذ المشروع عبر الاستثمار"، موضحا "ان الاستثمار هو الحل الأمثل والأسرع والأنجع في إقامته ضمن مواصفات عالمية".

وكشف البدران "تم تزويد الهيئة بسند ومرتسم الأراضي وأصبحت الفرص ومن ضمنها ميناء الفاو أمرا واقعا وفرصة استثمارية وتم إعلانه بشكل رسمي من خلال وسائل مختلفة"، وأوضح أن المشروع أصبح من ضمن مشاريعنا المطروحة والباب مفتوح للتفاوض مع الجميع لاسيما للشركات الرصينة وذات الخبرة ولديها اعمال منجزة في دول العالم مما يشجعنا الى اعطائها الأولوية".من جانبه قال رئيس مجلس المحافظة صباح البزوني خلال مؤتمر صحفي ان حكومة البصرة المحلية تعلن عن طرح مشروع ميناء الفاو للاستثمار رغم تأخر الخطوة".وأضاف أن توجه حكومة البصرة المحلية نحو إعلان ميناء الفاو للاستثمار يهدف إلى توفير فرصة لتنفيذ هذا المشروع الإستراتيجي.

وسيبنى الميناء جنوبي مدينة البصرة مركز صناعة النفط في البلاد وذلك بعد أن أرجئ المشروع لعقود من الزمن بسبب العقوبات والحرب.

في الوقت نفسه انتقد أعضاء في مجلس النواب السلطات العراقية بسبب التأخير في الشروع ببناء ميناء الفاو الكبير.

ووضع حجر الأساس لميناء الفاو الكبير في نيسان أبريل عام ٢٠١٠ أي قبل عام من إعلان الكويت عن بناء ميناء مبارك إلا انه لم يشرع في عملية التنفيذ حتى الآن.

ويقول محللون إن السبب في إقدام الكويت على بناء ميناء مبارك هو التأخر في إنشاء ميناء الفاو في البصرة الذي من المؤمل أن يقوم بنقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق.

وفي غضون ذلك كشف البدران "حصلنا على فرصة استثمارية تتضمن تطوير ٢٦ رصيفا في ميناء ام قصر و (١٣) رصيفا في ميناء خور الزبير و فرص استثمارية أخرى".

وبين "هناك مشروع استثماري آخر مكملا لمشروع ميناء الفاو وهو مشروع خط سكة الحديد من الفاو إلى تركيا"، وأوضح البدران "نسعى الى تنفيذ مشروع خط السكك عبر الأسلوبين، إما التنفيذ او الاستثمار وكذلك عن طريق مرحلتين او بتزامن مع إقامة مشروع ميناء الفاو حيث ان جدواه الاقتصادية تكمن في التصاق المشروعين وتنفيذها من خلال شركة واحدة".

واكد على استقطاب الشركات الرصينة واستلام مخططات مشاريعها ودراستها فنيا بالتعاون مع شركة موانئ العراق عبر توظيف خبراء ومختصين وستكون هناك أفضلية واولوية لنوعية المخططات واقل التكاليف.

الأردن تفتتح مركزاً تجارياً في كردستان

□ بغداد /المدى

قررت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية افتتاح مركز تجاري في عاصمة إقليم كردستان أربيل.

وقال المدير التنفيذي لتطوير المشاريع الاقتصادية الأردنية يعرب القضاة في تصريح اطلعت عليه "شفق نيوز"، "افتتحنا مراكز تجارية في كردستان والسودان والجزائر بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية لتلك الأسواق، وتسهيل مهمة عمل الشركات الأردنية وتذليل ما يعترضها من صعوبات وعقبات ودورها كحلقة وصل بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم بشكل ينعكس إيجابا على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية".

وأكد القضاة على "أهمية دور المراكز التجارية في الارتقاء بجودة ومواصفات الصناعة المحلية للوصول بها إلى المستويات العالمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية".

وتعمل المراكز التجارية على تمثيل المملكة الأردنية في المشاركة بالمؤتمرات والنشاطات الدولية المتخصصة وما يستجد من قوانين وأنظمة اقتصادية تؤثر على عملية التبادل التجاري ودورها كبنك معلومات وبيانات متكامل بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين.

وبين القضاة ان قرار افتتاح المراكز المشار اليها جاء نتيجة دراسة أعدتها المؤسسة أظهرت أن هناك فرصا تصديرية للعديد من السلع والخدمات المحلية في اسواق السودان والجزائر واقليم كردستان العراق بخاصة أن القطاع الصناعي في السودان ما زال في طور النمو كما أن الحكومة الجزائرية قامت بوضع خطط لتطوير البنية التحتية والمرافق الأساسية في بلادها.

وأوضح أن "هذه الدول ذات أهمية ومحور تركيز بالنسبة لتوجهات الحكومة الأردنية في المجالات الاقتصادية نظرا لارتباطها باتفاقيات ذات بعد اقتصادي معها ووجود خطوط شحن مباشرة"، مضيفاً أن "العديد من الشركات المحلية حققت قصص نجاح في صادراتها لهذه الأسواق بالإضافة إلى تواجد للاستثمارات المحلية في السودان والجزائر في المجالات الزراعية والاسمنت والأدوية وتكنولوجيا المعلومات.

برلماني: ضرورة العمل بالبطاقة الائتمانية

□ بغداد /المدى

اكد نائب رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب احمد حسن فيض الله على ضرورة العمل بالبطاقة الائتمانية في جميع المصارف العراقية بفرعيها العام والخاص، لتسهيل الأمور المالية للمواطن.

وأضاف فيض الله بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن العمل بالبطاقة الائتمانية في المصارف العراقية يعد ظاهرة حضارية متبعة في أغلب البنوك العالمية لتسهيل المعاملات المالية بالنسبة للمواطنين، لافتا الى ان أغلب المصارف العالمية بدأت تستخدم هذه التقنيات الحديثة إلا العراق، كونه ما زال يفتقر إلى مستويات الوعي اللازم لفهم كيفية العمل بهذه الظواهر الحديثة.وتابع فيض الله: أن العمل بهذه التقنيات يحتاج إلى برامج تثقيفية وتوعية للمواطنين من خلال استهداف طبقتي التربية والتعليم والمزارعين عن طريق نشر برامج التوعية وكيفية استخدام التقنيات العلمية الحديثة المتبعة في العالم، كما حصل في كوريا الجنوبية.

والبطاقة الائتمانية المصرفية هي التي يمنح من خلالها المصدر كالمصرف واتحاد الائتمان ومؤسسة التوفير أو أية مؤسسة مالية أخرى خط ائتمان دوار لحامل البطاقة، فالبطاقة هي في واقع الأمر قرض يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقاً، فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام باقتراضه (شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء أو كل المبلغ المقترض إلى الشهر التالي، ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين (القائم).

أما أشهر أنواع البطاقات (بطاقة الحساب، البطاقة المدينة، بطاقة الصراف الآلي، البطاقة الائتمانية المضمونة، البطاقة الذكية، البطاقة المدفوعة مسبقاً، بطاقة الائتلاف، بطاقة السماحات (المكافآت)، البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة).

وتتسم هذه الفكرة أي العمل بالبطاقات الائتمانية في العمل المصرفي بنوع من التقدم الحضاري والتطور المعرفي

الإعمار تحيل خمسة مشاريع للطرق والجسور إلى التنفيذ

□ بغداد / المدى

أحالت وزارة الإعمار والإسكان خمسة مشاريع في مجال الطرق والجسور إلى التنفيذ في أربع محافظات بكلفة بلغت أكثر من ستة مليارات دينار.

وقالت الوزارة في بيان صحفي اطلعت عليه المدى: إن الوزارة أحالت خمسة مشاريع في محافظات بغداد ونينوى والديوانية والبصرة في مجال الطرق والجسور إلى التنفيذ بكلفة بلغت أكثر من ستة مليارات دينار، مبينة أن المشاريع المحالة شملت مشروع صيانة واكساء وتثبيت أكتاف طريق موصل-أربيل ممر الذهاب بطول ٢٣،٥ كم وبكلفة بلغت مليار و٢٩٧ مليون دينار.

وأضافت الوزارة أن الكوادر الفنية باشرت أيضا بتنفيذ جسر كونكريتي بطول ٤٠ مترا على طريق الطارمية – العبايجي الريفي وبكلفة مالية بلغت ٨٤٧ مليون دينار في محافظة بغداد "، مشيرة إلى "إحالة صيانة وتثبيت أكتاف مسافة عشرة كم من طريق ديوانية – الحلة وبكلفة مليار و١٤٣ مليار دينار.

وأوضحت وزارة الإعمار انه تم إحالة صيانة جسر كرمة علي الكونكريتي لممر الذهاب لطريق البصرة. ميسان بكلفة ٣١٨ مليون دينار، لافتة إلى أن أعمال الصيانة تتضمن قشط المناطق المتضررة والتخسفات وتعويض المناطق المقشوطة ومن ثم التبليط بطبقة سطحية وتثبيت الأكتاف بطبقة من الحصى الخابط مع تثبيت اللوحات التحذيرية وقطع الدلالة. إلى ذلك خصصت أمانة بغداد أكثر من ١٠٧ مليار دينار للنهوض بواقع قطاع الطرق في بغداد ضمن تخصيصات الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٢.

وقالت الأمانة في بيان صحفي إنه تم تخصيص ١٠٧ مليار دينار للنهوض بواقع قطاع الطرق وإكمال تنفيذ المجسرات في العاصمة ضمن تخصيصات الخطة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠١٢.

وأضافت الأمانة أن "التخصيصات شملت ١٥ مليار دينار لدائرة المشاريع لتطوير وتجميل الشوارع، و٨٠ مليار دينار لتبليط وإكساء الشوارع الرئيسة والمحلات السكنية، إضافة إلى مليارين دينار لتأهيل الطرق السريعة في بغداد".

وأشارت الأمانة إلى أنها "خصصت عشرة مليارات دينار لإكمال تنفيذ مجسرات اليرموك وتقاطع الزهور ومجسر ساحة الخلفاء في منطقة باب المعظم، إضافة إلى مجسري المستنصرية والشعب"، لافتة إلى أنه "تم تخصيص مائة مليون دينار لتأهيل فارشات التبليط".

يذكر أن شوارع العاصمة تعاني من زخم مروري كبير بسبب قدمها وقلة المجسرات فيها والتي أصبحت لا تستوعب الزيادة الكبيرة في عدد السيارات التي تم استيرادها خلال السنوات الثماني الماضية، فضلاً عن كثرة الحفر والمطبات والتخسفات في الشوارع.

كما تسبب قطع العديد من الطرق في العاصمة لأسباب أمنية بزيادة الزخم المروري، إلا أن قيادة عمليات بغداد أعلنت، في ٣٠ نيسان ٢٠١٢، عن افتتاح عدد من الشوارع تنفيذا لأمر القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي برفع الحواجز الكونكريتية وإعادة انتشار السيطرات، فيما أكدت انتهاء المرحلة الأولى والبدء بالثانية من خطة فتح الشوارع.